

## التقرير الثالث للأمين العام المقدم عملاً بالقرار ٢٠٠١ (٢٠١١)

## أولاً - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن في الفقرة ٦ من قراره ٢٠٠١ (٢٠١١)، مني أن أقدم إليه تقريراً كل أربعة أشهر عن التقدم المحرز في الوفاء بمسؤوليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وهذا هو التقرير الثالث المقدم عملاً بذلك القرار. ويعرض التقرير آخر ما استجد من تطورات بشأن الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في العراق منذ صدور تقريره السابق المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢ (S/2012/185). ويغطي أبرز التطورات السياسية والأحداث الإقليمية والدولية، فضلاً عن المسائل التشغيلية والأمنية المتصلة بالعراق.

## ثانياً - موجز التطورات السياسية الرئيسية المتصلة بالعراق

## ألف - التطورات الداخلية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تفاقمت التوترات بين الكتل السياسية وتلاشى زخم المؤتمر الوطني الذي اقترحه جلال طالباني رئيس جمهورية العراق والذي كان من المقرر عقده مبدئياً في ٥ نيسان/أبريل. وفي الاجتماع الذي عقد في ٢٨ نيسان/أبريل، في أربيل، بعد ثلاثة أيام من المشاورات، قام الرئيس طالباني بدعوة مسعود برزاني رئيس حكومة إقليم كردستان، وإياد علاوي زعيم كتلة القائمة العراقية، وأسامة النجيفي رئيس مجلس النواب، ومقتدى الصدر زعيم التيار الصدري، إلى التوصل إلى حل للمأزق السياسي بالاستناد إلى الدستور والحوار.

٣ - وفي ٢ أيار/مايو، قام وفد من التيار الصدري بتسليم رسالة من تسع نقاط، موقعة من جميع المشاركين في اجتماع أربيل، باستثناء الرئيس طالباني وإبراهيم الجعفري زعيم التحالف الوطني. وتضمنت هذه الرسالة عدداً من المطالب، بما في ذلك عدم التدخل في عمل



قوات الأمن، وتفعيل دور مجلس النواب، وتحديد ولاية رئيس الوزراء لفترتين، وحذرت من بروز اتجاه "ديكتاتوري". وكان يتعين الاستجابة لجميع المطالب في غضون ١٥ يوما أو يعقبها تصويت بحجب الثقة عن الحكومة. وردا على ذلك، أكد التحالف الوطني من جديد التزامه بالمشاركة في مؤتمر وطني لمعالجة الوضع. وفي ١٧ أيار/مايو، أعلن الرئيس طالباني عن مبادرة من ثماني نقاط، دعا فيها إلى التمسك بالدستور والاتفاقات الأخرى، ووقف الحملات الإعلامية السلبية.

٤ - ولدى انقضاء الموعد النهائي في ١٧ أيار/مايو، طلب ممثلو القائمة العراقية والتحالف الكردستاني والتيار الصدري، الذين اجتمعوا في النجف في ١٩ أيار/مايو، من التحالف الوطني تبديل رئيس الوزراء في غضون أسبوع كحد أقصى. كما أرسلوا مذكرة إلى الرئيس طالباني يطلبون إليه تقديم طلب لمجلس النواب لحجب الثقة عن الحكومة في غضون أسبوع واحد. وفي ٩ حزيران/يونيه، رفض الرئيس تلبية الطلب مشيرا إلى أن عدد أعضاء مجلس النواب الذين وقعوا على الطلب البالغ ١٦٠ عضوا، لا يصل إلى عتبة الأغلبية المطلقة التي يشترطها الدستور والتي تبلغ ١٦٣ عضوا. وأعلن خصوم رئيس الوزراء في وقت لاحق أنهم سيتبعون الطريق الدستوري البديل لسحب الثقة من رئيس الوزراء، الذي يواجهه رئيس الوزراء بموجبه الاستجواب في مجلس النواب، ويواجه التصويت بحجب الثقة، إذا طلب خمس أعضاء المجلس ذلك، على النحو المنصوص عليه في المادة ٦١ (٨) (ب) (٢) من الدستور.

٥ - وفي الفترة من ١ إلى ٩ نيسان/أبريل، قام طارق الهاشمي نائب رئيس جمهورية العراق، الذي يواجه اتهامات تتعلق بالإرهاب بزيارة قطر والمملكة العربية السعودية للاجتماع مع كبار المسؤولين. ومنذ ٩ نيسان/أبريل، كان نائب رئيس الجمهورية في تركيا. وبدأت محاكمته غايبا في ٣ أيار/مايو. وقام مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة برصد جميع جلسات المحاكمة التي عقدت حتى الآن في ١٥ و ٢٠ و ٣١ أيار/مايو، وفي ١٩ حزيران/يونيه.

٦ - وفي نيسان/أبريل، حاولت الأحزاب السياسية استدعاء علي الأديب وزير التعليم العالي، الذي ينتمي لائتلاف دولة القانون، لاستجوابه بشأن التحيز الطائفي المزعوم في التعيينات الأكاديمية وإنفاذ تدابير "اجتثاث البعث" في الجامعات العراقية. وفي ٧ أيار/مايو، وبعد طعن قانوني، فرضت المحكمة الاتحادية العليا متطلبات إجرائية جديدة لممارسة صلاحيات البرلمان لاستجواب الوزراء والتدقيق في الأنشطة الوزارية عملا بالمادة ٦١ (٧) (جيم) من الدستور. وينص قرار المحكمة على أن طلب مجلس النواب

استجواب أي وزير يجب أن يتضمن ما يلي: (أ) مزاعم محددة عن المخالفات الدستورية والقانونية؛ (ب) تفاصيل محددة حول الوقائع ذات الصلة؛ (ج) أدلة على الانتهاكات المزعومة للقانون أو الدستور والأضرار المادية الناجمة عن ذلك. وقد أثار هذا القرار مخاوف بشأن الإطار الدستوري للضوابط والموازنين، وكذلك بشأن استقلال البرلمان عن السلطة التنفيذية.

٧ - وفي ٣ أيار/مايو، اختار مجلس النواب القضاة الـ ١٩ للعمل في محكمة التمييز. ولم يكن منهم أي امرأة، ورُفض مرشح واحد على أساس اجتهات البعث.

٨ - وفي ١ نيسان/أبريل، أوقفت حكومة إقليم كردستان تصدير النفط حتى إشعار آخر بحجة أن حكومة العراق مدينة لأربيل بمبلغ ١,٥ بليون دولار. كدفعة لشركات النفط الأجنبية العاملة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، ذكرت حكومة الإقليم أنه ينبغي لحكومة العراق أن تحصل على موافقتها قبل توقيع اتفاقات تطوير حقل نفط كركوك. وردا على ذلك، أكدت حكومة العراق من جديد أولويتها في التعامل مع شركات النفط الدولية.

٩ - وفي ٥ نيسان/أبريل، تم تنصيب مجلس وزراء حكومة إقليم كردستان الجديدة المؤلف من ١٩ عضوا برئاسة نشيرفان برزاني (الحزب الديمقراطي الكردستاني). وأدى عماد أحمد (الاتحاد الوطني الكردستاني) اليمين الدستورية كنائب لرئيس الوزراء. وقامت أحزاب كوران، والاتحاد الإسلامي الكردستاني، والجماعة الإسلامية الكردستانية التي تتألف منها المعارضة بمقاطعة الانتخابات، مشيرة إلى الإدعاء بفشل الأحزاب الحاكمة في تنفيذ الإصلاحات.

١٠ - وقدم العرب والأكراد والتركمان الذين يمثلون كركوك في مجلس النواب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقترحات لمشروع قانون الانتخابات، الذي تستعرضه اللجنة القانونية في مجلس النواب حاليا. ولا يزال هناك خلاف كبير حول نظام التمثيل، وقوائم الناخبين، وموعد الانتخاب.

١١ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل، ترأس المطران لويس ساكو، كبير أساقفة مطران كنيسة كركوك الكلدانية الكاثوليكية مؤتمرا في كركوك تحت شعار "بناء جسور للسلام". واحتتم المؤتمر الذي عقد برعاية الأبرشية المحلية، بالتوقيع على إعلان من سبع نقاط تدعو إلى التعايش السلمي بين مكونات كركوك العرقية، وتسوية القضايا العالقة في كركوك من خلال الحوار، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن صيغة إجراء انتخابات مجلس المحافظة.

١٢ - وفي ٨ أيار/مايو، اجتمع مجلس الوزراء في كركوك. وأكد نوري المالكي رئيس الوزراء "الهوية العراقية" للمدينة. وقام الوزراء الأكراد بمقاطعة الجلسة. وفي اليوم التالي،

ترأس نائب رئيس الوزراء في حكومة إقليم كردستان وفدا وزاريا إلى كركوك، وأعرب عن استعداد حكومته لدعم كركوك من خلال تقديم الخدمات والمشاريع. كما عقد مجلس الوزراء اجتماعات في مدينة الموصل في ٢٩ أيار/مايو وفي الناصرية يوم ١٢ حزيران/يونيه.

١٣ - وفي ٤ نيسان/أبريل، أنهت قائمة الإخوان الكردية، التي تشغل ١٢ مقعدا في مجلس محافظة نينوى، مقاطعتها للمجلس التي استمرت لمدة ٣ سنوات، ونزاعها مع قائمة الحديباء، في أعقاب انتخابات مجلس المحافظة التي أجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

## باء - التطورات الإقليمية والدولية

١٤ - في ٢٩ آذار/مارس، حقق العراق خطوة هامة نحو الاندماج الكامل في العالم العربي من خلال استضافة مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الثالث والعشرين في بغداد. وحضر مؤتمر القمة إحدى وعشرون دولة عضوا في الجامعة من أصل ٢٢ دولة. وقد حضرت أيضا مؤتمر القمة وقيمت بعقد اجتماعات مع الزعماء الإقليميين والوطنيين. وفي يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو، استضاف العراق أيضا محادثات بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة الخمسة زائدا واحدا بشأن البرنامج النووي الإيراني.

١٥ - وشهدت العلاقات الثنائية بين العراق والكويت تحسنا ملحوظا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعُقد الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المشتركة بين العراق والكويت في بغداد في ٢٩ نيسان/أبريل، بعد شهر من الزيارة التاريخية التي قام بها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت إلى بغداد. وأسفر الاجتماع عن إنشاء لجنة مشتركة لإدارة الملاحة في خور عبد الله، الممر المائي المشترك. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق الطرفان على اتخاذ التدابير اللازمة لصيانة حدودهما المشتركة وتعزيز الأمن المشترك. وأشارت الكويت أيضا إلى أنها ستفتح قنصلية في كل من البصرة وأربيل.

١٦ - وبناء على طلب مشترك من حكومتي العراق والكويت، قامت الأمم المتحدة بإعادة تنشيط مشروع صيانة الحدود العراقية - الكويتية عملا بقرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣). وفي الفترة من ٤ إلى ١١ حزيران/يونيه، اضطلعت الأمم المتحدة ببعثة للتقييم الميداني، وعقدت اجتماعات فنية في الكويت والعراق مع الوفدين المعيّنين من حكومتيهما. وطلب الطرفان معا من الأمم المتحدة البدء في أعمال الصيانة (المرحلة الثالثة من المشروع) بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، رهنا باستيفاء الطرفين للشروط الأساسية لبدء أعمال الصيانة الميدانية، بما في ذلك إزالة العوائق الموجودة بين الأعمدة. ونتيجة لذلك، ستواصل الأمم المتحدة القيام بدعم جهود الطرفين الجديرة بالثناء الرامية إلى إنجاز المشروع بطريقة سريعة ومرنة.

١٧ - وفي سياق ولايته، قام غنادي تاراسوف المنسق الرفيع المستوى المعني بإعادة أو عودة جميع المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى أو رفاقهم إلى أوطانهم بزيارة الكويت في نيسان/أبريل، والعراق والكويت في أيار/مايو لإجراء مشاورات مع السلطات العراقية والكويتية، وغيرها من أصحاب المصلحة. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن قرر مواصلة تمويل ولايته حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، فقد أيد مجلس الأمن توصييتي بأن يقوم كل من العراق والكويت بالبدء في استكشاف ترتيبات أخرى لتعزيز التعاون في مجال البحث عن المفقودين والممتلكات، بما في ذلك المحفوظات الوطنية وكفالة استمراره.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت القوات المسلحة التركية بعمليات عسكرية عدة، بما في ذلك القصف الجوي والقصف المدفعي في إقليم كردستان العراق ضد مجموعة مسلحة تنتمي لحزب العمال الكردستاني ردا على أنشطتها الإرهابية.

## ثالثا - الأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريق الأمم المتحدة القطري

### ألف - الأنشطة السياسية

١٩ - وسط المأزق السياسي المتزايد، كثفت بعثة الأمم المتحدة مشاوراتها مع مجموعة واسعة من المحاورين لتشجيعهم على إيجاد أرضية مشتركة، والتوصل إلى حل وسط للمأزق الحالي. وقد اجتمع ممثلي الخاص خلال زيارته إلى أربيل يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل، مع الرئيس طالباني، والرئيس برزاني، وإياد علاوي، ومقتدى الصدر. واجتمع في ١٢ حزيران/يونيه، مع كل من الرئيس طالباني والرئيس برزاني في إقليم كردستان. والتقى أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بإبراهيم الجعفري، وعمار الحكيم، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في العراق، وكبار أعضاء حزب كوران، وآية الله العظمى السيد علي السيستاني. وركزت محادثاته على ضرورة قيام الكتل السياسية بحل خلافاتها من خلال الحوار المباشر وفقا للدستور. وعرض ممثلي الخاص المساعدة من البعثة.

٢٠ - كما واصلت بعثة الأمم المتحدة المشاركة في الخطة الدستورية من خلال عقد اجتماعات مع أعضاء مجلس النواب من مختلف الكتل لحثهم على معالجة العمليات التشريعية ذات الصلة، بما في ذلك العمليات المتصلة بقانون النفط والغاز وقانون المحكمة الاتحادية العليا.

٢١ - لا تزال المصالحة الوطنية، ولا سيما القضايا المتعلقة بالحدود الداخلية المتنازع عليها، تشكل ركنا أساسيا من أركان ولاية البعثة وأولوية قصوى بالنسبة للأمم المتحدة. وعلى الرغم من عدم إحراز أي تقدم في هذا الصدد، قام ممثلي الخاص ونائب ممثلي الخاص للشؤون

السياسية والمساعدة الانتخابية والدعم الدستوري بزيارة كركوك وأجرى مشاورات مع المحافظ ونائب المحافظ، ورئيس مجلس المحافظة وممثلي الكتل السياسية بشأن سبل المضي قدماً لإجراء انتخابات مجلس المحافظة في كركوك.

٢٢ - وبغية تعزيز ولاية البعثة بشأن الحوار الإقليمي، قام ممثلي الخاص بزيارة طهران في الفترة من ٥ إلى ٩ أيار/مايو، واجتمع مع كبار المسؤولين، بمن فيهم علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى، ومحمد جواد محمدي زاده نائب الرئيس وعلي أكبر صالحى وزير الخارجية. وناقش تنفيذ ولاية البعثة وتعزيز التعاون الإقليمي بين إيران والعراق في القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل مكافحة العواصف الترابية وغيرها من القضايا البيئية العابرة للحدود.

٢٣ - وفي يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيه، التقى ممثلي الخاص في ثالث زيارة له إلى الكويت، بالأمير؛ والشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء، والشيخ صباح الخالد الحمد الصباح وزير الخارجية، وأحمد السعدون رئيس الجمعية الوطنية، وأعضاء السلك الدبلوماسي. وبعد أن رحب الأمير بالتحسن الذي طرأ على العلاقات الثنائية بين العراق والكويت في أعقاب مشاركته في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في آذار/مارس عام ٢٠١٢، أعرب عن أمله في التعجيل بتنفيذ مشروع صيانة الحدود.

٢٤ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، و ٢ و ١٢ أيار/مايو، قامت "مجموعة قرار مجلس الأمن ١٣٢٥"، وهي عبارة عن رابطة لمنظمات المجتمع المدني، بعقد سلسلة من حلقات العمل في بغداد لوضع خطة وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد جمعت حلقة العمل بين البرلمانيين والمسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن ممثلين من الأمم المتحدة والجهات المانحة. وأكدت السيدة ابتهال كاصد الزبيدي وزيرة الدولة لشؤون المرأة، أن الاستراتيجية الوطنية المقترحة للنهوض بالمرأة تدعم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بتشجيع مشاركة المرأة في أنشطة بناء السلام. بيد أن المشاركين أعربوا عن القلق لأن المرأة لا تزال مهمشة في المناقشات التي تجري حول القضايا التي تحظى بالاهتمام على الصعيد الوطني، مما يعرقل التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في الحياة السياسية. واستضاف ممثلي الخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الاجتماع الذي عقد بين وزيرة الدولة لشؤون المرأة والسلك الدبلوماسي من أجل رفع مستوى الوعي بضرورة زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

## باء - أنشطة المساعدة الانتخابية

٢٥ - تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إحراز مزيد من التقدم بشأن اختيار مجلس جديد لمفوضي المفوضية المستقلة للانتخابات. وفي ٢١ نيسان/أبريل، قامت اللجنة البرلمانية للخبراء

بوضع قائمة موجزة من ٦٠ مرشحا من أصل أكثر المتقدمين تأهيلا وعددهم ٢٨٦، مع مراعاة التنوع الجغرافي والديني وفقا لقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لعام ٢٠٠٧. وشمل المرشحون الـ ٦٠ في القائمة ٣٠ من الشيعة، و ١٨ من السنة، و ١٠ من الأكراد، ومسيحي واحد، ويزيدي واحد؛ وكان من بينهم خمس نساء.

٢٦ - وفي الفترة من ٥ إلى ١٠ أيار/مايو، تم إجراء مقابلات مع المرشحين الـ ٦٠ حول معرفتهم بشؤون الانتخابات والإدارة العامة والقانون الدستوري واللغة وتكنولوجيا المعلومات. وأجريت المقابلات بحضور ممثلي بعثة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وتم تسجيل جميع المقابلات. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت بعثة الأمم المتحدة في صياغة أسئلة المقابلات، وقدمت المشورة بشأن آلية تقديم الشكاوى وتوعية الجمهور المتصلة بهذه العملية. وفي هذه الأثناء، قام مجلس النواب في ١٩ نيسان/أبريل، بتمديد ولاية المجلس الحالي للمفوضين لفترة ثلاثة أشهر حتى ٢٨ تموز/يوليه عندما يتوقع أن يكتمل اختيار المفوضين الجدد.

٢٧ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، ألقى القبض على فرج الحيدري رئيس المفوضية المستقلة للانتخابات، والمفوض كريم التميمي وتم احتجازهما لمدة ثلاثة أيام للادعاء بقيامهما بإساءة استخدام موارد الدولة بدفع مكافآت بحوالي ١٤٠ دولارا من أموال المفوضية لعدد من موظفي إدارة تسجيل الممتلكات. وأثارت عملية الاعتقال ردود فعل قوية من الكتل السياسية. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، ألقى القبض على المفوض أسامة العاني بتهمة سوء السلوك المالي. وأطلق سراحه بعد بضع ساعات بعد استجوابه. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، قام مجلس القضاء الأعلى بتشكيل لجنة قضائية للنظر في اتهامات الفساد ضد المفوضين. ومنذ ذلك الحين، أدلى عدد من المفوضين بشهادتهم أمام اللجنة. وهناك عدد من التحقيقات الأخرى الجارية فيما يتعلق بجميع المفوضين والإدارة العليا للمفوضية.

٢٨ - والتقى ممثلي الخاص ونائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية والدعم الدستوري مع مجلس المفوضين في مناسبات عدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وناقشا حالة التحضير للانتخابات وعمل المفوضية، فضلا عن التحديات القانونية والإدارية التي واجهتها المفوضية العليا للانتخابات منذ انتخابات ٢٠١٠. وقد شرعت المفوضية في الأعمال التحضيرية للانتخابات بمجالس المحافظات في تلك المحافظات التي لا تشكل جزءا من الإقليم. ومن المقرر إجراء هذه الانتخابات في مطلع عام ٢٠١٣، وسوف تمثل عملية انتخابية مهمة أخرى في أنحاء البلاد.

٢٩ - وفي ١٦ أيار/مايو، اتصلت المفوضية بسلطات إقليم كردستان بشأن القرارات التشريعية والمتعلقة بالميزانية اللازمة لإجراء انتخابات مجالس المحافظات في الإقليم في موعدها المقرر يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر. كما أثارت المفوضية التحديات التشغيلية التي تكتنف عملية تسجيل الناخبين التي تم تأجيلها حتى ١ تموز/يوليه. وفي ٤ حزيران/يونيه، وبعد عقد اجتماع إضافي مع المفوضية، قررت سلطات الإقليم تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى.

٣٠ - وواصل فريق الأمم المتحدة الانتخابي المتكامل، الذي يتكون من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والذي يعمل تحت القيادة العامة لبعثة الأمم المتحدة، تقديم المساعدة إلى المفوضية المستقلة للانتخابات في مجال بناء القدرات. وشملت مجالات التركيز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، توعية الجمهور، وعمليات استطلاع الرأي العام، والأمن الانتخابي وتحديث برمجيات تسجيل الناخبين. كما قدم فريق الأمم المتحدة الانتخابي الدعم للمفوضية في المراحل الأولى من التحضير لانتخابات مجالس المحافظات في عام ٢٠١٣.

## جيم - الأنشطة والتطورات المتعلقة بحقوق الإنسان

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت عدة هجمات تسببت في خسائر فادحة في الأرواح في جميع أنحاء البلاد. وفي ١٩ نيسان/أبريل، اندلعت موجة من التفجيرات والهجمات في ست محافظات قتل فيها ٥٠ شخصا وجرح نحو ٢٥٠ على الأقل. وفي ٣١ أيار/مايو، قتل ٣٣ مدنيا وجرح ١٤ في مختلف الهجمات في بغداد. وفي ٤ حزيران/يونيه، وقع هجوم انتحاري على مكتب ديني شيعي في بغداد تبنته دولة العراق الإسلامية، أسفر عن مقتل ٢٠ شخصا وإصابة ١١٠ بجراح. وفي ١٣ حزيران/يونيه، تم تفجير عدد من السيارات المفخخة بلغ ٢٧ سيارة في جميع أنحاء العراق. وفي بغداد، وقع ١٠ هجمات تسببت في مقتل ٣٣ من الزوار الشيعة وموظفي الأمن وجرح ٦١ آخرين. وفي الحلة، قتل ٢٢ شخصا، معظمهم من المدنيين، عندما انفجرت قبلة خارج مطعم يرتاده أفراد الشرطة عادة. وفي ١٦ حزيران/يونيه، قتل ٤٢ من الزوار الشيعة وأفراد الأمن وأصيب ١٣٥ بجراح في بغداد.

٣٢ - وفي ٩ نيسان/أبريل، صوت مجلس النواب لإقرار تعيين ١١ من المفوضين الدائمين، بينهم امرأتان، وثلاثة مفوضين احتياطيين، بينهم امرأتان، في المفوضية المستقلة لحقوق الإنسان، الأولى من نوعها في العراق. وقد حصلت هذه العملية التي استمرت لمدة عام لاختيار وتعيين أعضاء المفوضية على دعم بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.



وفي ١٨ نيسان/أبريل، اجتمع ممثلي الخاص مع أعضاء المفوضية الذين أقر تعيينهم حديثاً لتهنئتهم على تعيينهم وللتعهد بتقديم الدعم المتواصل لبناء مؤسسة قوية وذات مصداقية.

٣٣ - ولا تزال حماية مجتمعات الأقليات في العراق وإدماجها من أولويات عمل البعثة في تعزيز المصالحة الوطنية والحوار الوطني. وتواصل البعثة دعم السلطات العراقية في جهودها الرامية إلى إشراك الأقليات في جميع مجالات الحياة. ففي ٣٠ نيسان/أبريل، اجتمع ممثلي الخاص مع بابا شيخ، شيخ اليزيديين، في شيخان في شمال العراق. كما قام بزيارة معبد لا لش، أقدس مزار للطائفة اليزيدية في العراق.

٣٤ - وفي ٢٢ أيار/مايو، قامت بعثة الأمم المتحدة بزيارة مشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري لنيوى، واجتمعا مع اللجنة المعنية بالمكونات العرقية والدينية في محافظة نينوى. وكان من بين المشاركين في الاجتماع ممثلون عن طوائف الشبك واليزيديين والمسيحيين والتركمان. وقد ناشدت الأقليات البعثة التدخل لحل قضية الحدود الداخلية المتنازع عليها بالوسائل الدستورية. كما قامت بدعوة المكونات العرقية والدينية إلى الاضطلاع بدور أكبر في حفظ أمن مجتمعاتها المحلية أو دمجها في قوات الأمن العراقية كجزء من جيش موحد وقوة شرطة موحدة.

٣٥ - وأصدر برلمان إقليم كردستان في ٤ حزيران/يونيه قانوناً للعفو العام في إقليم كردستان في جلسته الثانية التي عقدها بشأن المسألة. وتم تفعيل القانون بعد أن أقره الرئيس برزاني في ١٣ حزيران/يونيه. وكان القانون قد خضع للنظر في العديد من الجلسات المغلقة لبرلمان الإقليم. وكان البرلمان قد اعتمد في ١٠ نيسان/أبريل، مشروعاً سابقاً لهذا القانون، إلا أن الرئيس برزاني لم يوقع عليه. وتم استبعاد تسع جرائم من الصيغة النهائية لقانون العفو العام، بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالاعتداء الجنسي والإرهاب والاتجار بالمخدرات.

٣٦ - وفي ٤ نيسان/أبريل، وقع رئيس جمهورية العراق على مشروع قانون بشأن مكافحة الاتجار بالبشر. وفي يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو، قام "التحالف الدولي للعدالة" وهو منظمة عراقية غير حكومية تتمتع بدعم من حكومة إيطاليا، بتنظيم مؤتمر دولي حول الاتجار بالبشر في السليمانية. وكان من بين المشاركين مسؤولون من حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان، فضلاً عن ممثلين عن الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية الأخرى والسلك الدبلوماسي. وقدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والمنظمة الدولية للهجرة إحاطة إعلامية للمشاركين حول الطابع عبر الوطني لجريمة الاتجار وأهمية التعاون بين العراق والبلدان الأخرى في المنطقة وخارجها، وأكدت استعداد الأمم المتحدة لمساعدة حكومة العراق في تنفيذ القانون.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، التي تشترك في رئاستها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبعثة الأمم المتحدة، بالتحقق من مقتل ٥٢ طفلاً وتشويه ١٣٩ آخرين لأسباب تتصل بالتزاع. وتم الإبلاغ عن شن هجمات مباشرة على المدارس والمرافق الطبية، بما في ذلك فرق الإنقاذ في حالات الطوارئ وسيارات الإسعاف، فضلاً عن مزاعم تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة مثل تنظيم القاعدة في العراق ودولة العراق الإسلامية. وما زال يتعين على حكومة العراق، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، إنشاء آلية للتفاعل رسمياً مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، بناء على طلب فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح (انظر S/AC.51/2011/6). وقامت اليونيسيف كجزء من برنامجها المتعلق بتحقيق العدالة للأطفال، بتدريب ٢٧١ من موظفي وزارات حقوق الإنسان والعدل والشباب والرياضة والعمل والشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم والصحة، على توفير المساعدة القانونية للأطفال المعتقلين.

٣٨ - وفي ٣ أيار/مايو، قامت بعثة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بتنظيم مؤتمر في بغداد بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة. وكان من بين المشاركين مجموعات إعلامية وصحفيون ومدونون وأكاديميون وبرلمانيون ومنظمات المجتمع المدني، ومفوضون من المفوضية المستقلة لحقوق الإنسان وممثلون عن المجتمع الدولي. وغطت المناقشات التزامات الدولة بكفالة حريات وسائط الإعلام التي تم التعهد بها خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل، والأخطار التي تهدد حرية الإعلام ووضع الصحفيين في العراق، بالإضافة إلى لحة عامة عن التشريعات الحالية والمعلقة ذات الصلة بوسائل الإعلام في العراق. وناقش المشاركون أيضاً مشاريع التشريعات المتعلقة بوسائل الإعلام قيد المراجعة حالياً في مجلس النواب.

٣٩ - ولا يزال الصحفيون والإعلاميون في العراق يواجهون الاعتقال والاحتجاز التعسفي ويعانون من التهيب والاعتداءات بسبب مهنتهم. وقامت منظمة اليونسكو ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتدريب ٢٤٠ من الإعلاميين في البصرة وأربيل وبغداد بشأن الأمن والحماية الذاتية، وإدارة المخاطر والإسعاف الأولي للصدمة من أجل تمكينهم من مواجهة التهديدات والمخاطر المهنية القائمة.

٤٠ - وفي ٣٠ أيار/مايو، قامت بعثة الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بنشر تقريرهما السنوي المشترك عن حالة حقوق الإنسان في العراق لعام ٢٠١١. ويعترف التقرير بأن الحكومة العراقية حققت بعض التقدم في تنفيذ التدابير اللازمة لحماية وتعزيز

حقوق الإنسان للشعب العراقي. ومع ذلك، فإن أثر هذه التدابير على حالة حقوق الإنسان عموماً لا تزال محدودة.

### معسكر العراق الجديد (معسكر أشرف سابقاً)

٤١ - تم في ١٦ نيسان/أبريل و ٤ أيار/مايو، نقل نزلاء معسكر العراق الجديد إلى معسكر الحرية، وهو مكان عبور مؤقت، وبذلك يصبح العدد الإجمالي للنزلاء المقيمين في معسكر الحرية ٢٠٠٠ تقريباً. ولا يزال يتعين نقل حوالي ٣٠٠ من نزلاء معسكر العراق الجديد. ولم تجر أي عملية نقل منذ ٤ أيار/مايو، لأن من بقي من نزلاء المعسكر الجديد رفضوا الانتقال إلى معسكر الحرية بسبب عدة مطالب بشأن ظروف المعيشة السائدة هناك. وتعارض حكومة العراق المطالب التي تتجاوز الطابع المؤقت لمعسكر الحرية وأعربت لممثلي الخاص في عدة مناسبات عن عزمها على إغلاق معسكر العراق الجديد.

٤٢ - وقامت البعثة بتيسير إجراء مفاوضات مكثفة بين نزلاء المعسكر والحكومة العراقية من أجل الخروج من المأزق، مع التركيز بشكل خاص على احتياجاتهم الإنسانية. وفي ضوء عدم إحراز تقدم في المفاوضات بين الجانبين وعدم وجود رغبة لدى البلدان الأخرى لاستقبال نزلاء معسكر الحرية، أصدر ممثلي الخاص يومي ١١ و ٢٣ حزيران/يونيه، بيانين حث فيهما النزلاء وحكومة العراق على التعاون من أجل التوصل إلى إنجاز عملية الانتقال بشكل سريع وسلمي. ويتطلب هذا الأمر قيام حكومة العراق ببذل جهود إضافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية للنزلاء وتحلّي النزلاء بقدر أكبر من المرونة بشأن عمليات النقل المتبقية.

٤٣ - وبالتوازي مع عملية النقل، انتهت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٢٨ حزيران/يونيه من تسجيل ١٧٦٥ فرداً وأجرت مقابلات لتحديد وضع اللاجئين لعدد من طالبي اللجوء يبلغ ٥٠٩. وقد تم منح ما مجموعه ٢٨٣ فرداً مركز اللاجئ في حين تجري حالياً مراجعة حالات أخرى.

٤٤ - وفي الوقت نفسه، تسعى المفوضية إلى التوصل إلى حلول دائمة لمن يقعون تحت ولايتها، من خلال إعادة التوطين، ومن خلال القنوات القنصلية و/أو الإفراج المشروط، فضلاً عن العودة الطوعية إلى جمهورية إيران الإسلامية. وفي حزيران/يونيه، قام وفد من حكومة العراق بزيارة جنيف وبروكسل وباريس لحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تقديم فرص إعادة التوطين. وبدون سحاء الدول الأعضاء والتزامها القوي بقبول اللاجئين وغيرهم من النزلاء السابقين في معسكر العراق الجديد على أراضيها، لا يمكن التوصل إلى أي حل دائم.

## دال - التنمية والمساعدة الإنسانية

٤٥ - لا تزال الأزمة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية المجاورة تمتد إلى العراق. وحتى ١٠ حزيران/يونيه، كان العراق يستضيف ٤٠٦ ٥ لاجئين سوريين، وهو عدد أقل بكثير من تدفقات اللاجئين إلى الأردن وتركيا ولبنان. وردا على ذلك، أنشأت السلطات المحلية مخيمات في محافظات دهوك والأنبار وديالى. وفي المقابل، تستضيف الجمهورية العربية السورية أكبر عدد من اللاجئين العراقيين، بما في ذلك ٨٧ ٠٠٠ الذين قامت المفوضية بتسجيلهم.

٤٦ - وفي ظل هذه الخلفية، تعمل بعثة الأمم المتحدة بشكل وثيق مع آلية التنسيق التي وضعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. ويقوم موظفو المساعدة الإنسانية الميدانيون في العراق بمراقبة الوضع على طول الحدود مع الجمهورية العربية السورية لكفالة استعداد الأمم المتحدة للاستجابة لأي تحركات للسكان إلى العراق. وتعمل المفوضية وفقا لولايتها، بشكل وثيق مع حكومة إقليم كردستان، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمات غير الحكومية لتنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ ورفع مستواها، بما في ذلك توفير المساعدة والحماية، إلى كل من تدفق السوريين اللاجئين والعدد المتزايد من اللاجئين العراقيين العائدين إلى العراق. ويتواصل تقديم الدعم في حالات الطوارئ إلى الخلايا الوطنية لحالات الطوارئ في المحافظات كذلك، من خلال التدريب على التأهب ودعم التقييم وتبادل المعلومات لتمكين تقديم استجابة منسقة.

٤٧ - وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضا تقديم المساعدة الإنسانية والحماية للنازحين العراقيين داخليا والعائدين والعمل على إيجاد حلول دائمة للنازحين بالتنسيق مع حكومة العراق وموئل الأمم المتحدة في مناطق التروح والعودة. وتم تسجيل ما مجموعه ٦١٠ ٢٥ من النازحين و ٣٣٠ ٨ من اللاجئين العراقيين لدى وزارة الهجرة والمهجرين كعائدين في نيسان/أبريل. وفي ٥ نيسان/أبريل، تم تخصيص قطعتي أرض في بغداد لبناء ملاجئ لـ ٧٠٠ عائلة نازحة تعيش حاليا في مستوطنات دون المستوى المطلوب في العاصمة، كجزء من مشروع مشترك تضطلع به الحكومة ومفوضية شؤون اللاجئين وموئل الأمم المتحدة.

٤٨ - وعندما تولت السيدة جاكلين بادكوك مهام منصبها في شهر أيار/مايو، بصفتها نائبة ممثلي الخاص الجديدة للتنمية والدعم الإنساني، حدد فريق الأمم المتحدة القطري العرض الذي قدمه لتقديم الدعم إلى وزارة التخطيط لوضع خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. ونظرا لأنه تجري حاليا مراجعة الخطة التي يتوقع أن تغطي الفترة

٢٠١٣-٢٠١٧، فقد وضع فريق الأمم المتحدة القطري قدراته التقنية تحت تصرف الوزارة وواصل الدعوة إلى إدماج الأهداف الإنمائية للألفية كإطار توجيهي. وأعلنت حكومة العراق في ٣١ أيار/مايو أنه سيجري تخصيص مبلغ ٣٠ مليون دولار من اعتماد مخصص لتفاسم تكاليف التدخلات الإنمائية مع الشركاء الدوليين، للمشاركة في تمويل الأنشطة الإنمائية التي يضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري. بموجب إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقدمت إلى حكومة العراق قائمة تتضمن ٥٠ برنامجاً مشتركاً وسبعة مشاريع مشتركة من أجل الاشتراك في تمويلها في عام ٢٠١٢.

٤٩ - وبحلول نهاية أيار/مايو، بلغ مجموع المساهمات المحلية في صندوق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في العراق ما يقرب من ١٥ مليون دولار. ويحتاج فريق الأمم المتحدة القطري إلى تمويل إضافي من الجهات المانحة من أجل تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بشكل فعال بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. وفي ٥ نيسان/أبريل، وافقت اللجنة التوجيهية للصندوق على مشروع جديد للحكومة بعنوان "تعزيز الحوكمة التشاركية والشفافية وحقوق الإنسان". بمبلغ إجمالي قدره ٣ ملايين دولار، سيساعد على معالجة قضايا الحوكمة وحقوق الإنسان في العراق.

٥٠ - ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتقديم الدعم إلى وزارة الشباب والرياضة والشباب العراقي من أجل الاشتراك في وضع الاستراتيجية الوطنية الأولى للشباب في العراق. وجرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مشاورات واسعة النطاق شارك فيها أكثر من ٣٠٠ من الشباب من ١٨ محافظة من أجل التماس آرائهم بشأن التحديات التي تواجه الشباب العراقي وحقوقهم ودورهم في المجتمع وتوقعاتهم من هذه الاستراتيجية. وفي ٣١ أيار/مايو، بدأت اليونسكو مشروعاً بعنوان "مكافحة البطالة بين الشباب في إقليم كردستان من خلال التعليم". وسيقدم المشروع إلى ٤٠٠ خريج من الذكور والإناث التدريب على تنظيم المشاريع الذي سيعرفهم على أساليب الإدارة الذاتية ويمكنهم من إقامة مشاريع تجارية صغيرة.

٥١ - وواصل فريق الأمم المتحدة القطري، لدعم التركيز العالمي على البيئة، بذل جهوده لمعالجة القضايا ذات الصلة بالزيادة السريعة في العواصف الترابية في المنطقة. وحضر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مؤتمراً عقد يوم ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو في جمهورية إيران الإسلامية لمناقشة الجوانب التقنية للعواصف الترابية. وقد أسفر هذا المؤتمر عن تيسير التعاون بين المسؤولين والخبراء

العراقيين والإيرانيين في الوقت الذي يتواصل فيه التعاون مع فرقة العمل العراقية المشتركة بين الوزارات المعنية بإدارة مخاطر الجفاف المكلفة بتوجيه رد العراق على العواصف الترابية.

٥٢ - وتقوم حكومة العراق، بدعم من اليونيسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوضع إطار وطني للإدارة المتكاملة لمخاطر الجفاف، وهو مشروع يشتمل على وضع استراتيجية طويلة الأجل لإدارة المياه واتخاذ تدابير لحصر مخاطر الجفاف والتخفيف منها. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم إلى اللجنة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث لوضع مشروع إطار تشريعي.

٥٣ - وفي ٣١ أيار/مايو، قامت حكومة إقليم كردستان، بدعم من اليونيسيف، بتدشين خطة عامة لمعالجة النفايات الصلبة في محافظة السليمانية. وستعمل الخطة العامة على توجيه جهود صانعي القرار ومقدمي الخدمات وممثلي المجتمع المحلي والشركاء في التنمية لتلبية احتياجات معالجة النفايات الصلبة والشواغل البيئية في السليمانية.

٥٤ - وقدمت منظمة الصحة العالمية الدعم للحكومة العراقية لوضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الصحية الوطنية لصحة الأم والطفل والصحة الإنجابية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وهي عبارة عن إطار لأول خطة وطنية متعددة القطاعات لتعزيز الصحة. كما قامت منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها، بتقديم المساعدة إلى وزارة الصحة لوضع الصيغة النهائية لخطة عمل شاملة متعددة القطاعات لمعالجة أمراض الحيوانات في العراق.

٥٥ - وقامت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي واليونيسيف بنشر التقرير الأولي للدراسة الاستقصائية الرابعة المتعددة المؤشرات لمجموعات في ٢٠ أيار/مايو، الذي تضمن النتائج الأولية لهذه الدراسة التي تعتبر أكثر الدراسات عن الأطفال في العراق شمولاً منذ عام ٢٠٠٦. وقد أحرزت حكومة العراق وشركاؤها تقدماً في مجالات مثل تسجيل المواليد، والتحصين، وزيادة حالات الولادة في المؤسسات، والتكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية، وعمالة الأطفال. ومع ذلك، هناك حاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام من أجل الحد من معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وخصوصاً الأطفال حديثي الولادة، وللنقص المزمن في التغذية.

٥٦ - وقامت وزارة الصحة في ١ نيسان/أبريل بإقرار أول استراتيجية للتغذية في العراق للفترة ٢٠١٢-٢٠٢١، التي وضعتها حكومة العراق بالاشتراك مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة. وتوفر الاستراتيجية التوجيه لصانعي القرار ومديري البرامج الوطنية بشأن التدخلات ذات الصلة بالتغذية.

٥٧ - وفي يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل، استضافت منظمة الأغذية والزراعة مع حكومة العراق حلقة عمل لمناقشة خارطة طريق للقطاع الزراعي في العراق للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وبحثت حلقة العمل في التطورات الحالية في مجال التنمية الزراعية في العراق، وقامت باستعراض التطورات الجارية في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع ونظرت في المساعدات الطارئة التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة في مجال إصلاح القطاع الزراعي. وتوصلت حلقة العمل إلى تفاهم مشترك بشأن الاحتياجات الزراعية في الأجل المتوسط في العراق، والطريقة التي ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة وحكومة العراق أن تتبعها في وضع البرامج والشراكات لدعم الانتعاش الزراعي في البلد.

٥٨ - وواصل برنامج الأغذية العالمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بناء قدرة الحكومة العراقية على تنفيذ البرنامج الوطني للتغذية المدرسية وتقديم الدعم في الوقت نفسه لإصلاح برامج شبكة الأمان الاجتماعي. وأجريت جولة دراسية في الولايات المتحدة في نيسان/أبريل مع وزارة التربية والتعليم لدراسة الوجبات المدرسية الأمريكية وبرنامج الإفطار لإرشاد عملية تصميم برنامج التغذية المدرسية الوطنية في العراق. كما يعمل البرنامج مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتحسين التصدي للفقر في برامج الشبكة الوطنية للأمان الاجتماعي بما في ذلك من خلال تدريب العاملين في الوزارة على المراقبة والتقييم ووضع نظام لإدارة المعلومات.

٥٩ - وفي نيسان/أبريل، أكمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مشروعاً يرمي إلى تحسين الاستجابة لحالات الطوارئ الطبية في إقليم كردستان. وأسفر هذا المشروع الذي نُفذ بتمويل قدمه البنك الدولي إلى وزارة الصحة في إقليم كردستان، عن: (أ) بناء وإصلاح وتجهيز بنوك الدم ومراكز تنسيق حالات الطوارئ؛ (ب) إنشاء شبكة لاسلكية على نطاق الإقليم؛ (ج) شراء ١٢ سيارة إسعاف؛ (د) تدريب أكثر من ٥٠٠ من المساعدين الطبيين وسائقي سيارات الإسعاف وعمال اللاسلكي لتقديم مساعدة فورية للمواطنين في حالات الطوارئ الصحية.

٦٠ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل، ونتيجة لجهود الدعوة المستمرة التي يبذلها ممثلي الخاص، كررت حكومة العراق تأكيد التزامها بالبرنامج الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام، واتخذت عدداً من القرارات الحاسمة من أجل تعزيز قدراتها المؤسسية للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ بتكليف وزارة الدفاع بتوفير المواد اللازمة لجميع أنشطة إزالة الألغام في وسط

وجنوب العراق، ووافقت على تعيين مدير عام لدائرة شؤون الألغام التابعة لوزارة البيئة، وتنشيط التعاون المشترك بين الوزارات.

٦١ - وفي إقليم كردستان، واصل المكتب دعمه لوضع اتفاق بين منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية لتأطير مجالات التعاون. وفي حزيران/يونيه، أحرقت جولتان دراسيتان في لبنان وإستونيا تلتهما حلقة عمل توجيهية لأعضاء لجنة تنفيذ المشروع.

#### رابعاً - المسائل الأمنية والتشغيلية

٦٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الوضع الأمني العام في العراق لا يمكن التنبؤ به مع وقوع عدد كبير من الهجمات القاتلة، وخصوصاً خلال الاحتفالات الدينية. وكثيراً ما تكون قوات الأمن العراقية وموظفو الخدمة المدنية هدفاً لهجمات متطورة. أما المخاطر التي تتعرض لها الأمم المتحدة من جراء عمليات الاختطاف والهجمات الإرهابية والنييران غير المباشرة فلا تزال كبيرة، مما يتطلب من المنظمة اعتماد وتنفيذ تدابير تخفيف كبيرة لكفالة وجود مستوى كافٍ من الأمن لموظفيها وأصولها وعملياتها، على الرغم من القيود المتأصلة.

٦٣ - كما ورد في تقارير سابقة، وبناء على طلب حكومة العراق، وفي ضوء الظروف المتغيرة في البلاد منذ عام ٢٠٠٥، يجري التفاوض منذ عام ٢٠٠٨، بين الأمم المتحدة والحكومة الجديدة لإبرام اتفاق جديد بشأن مركز البعثة، الذي ما يرح عدم وجوده يؤدي على نحو متزايد إلى إعاقة قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها بفعالية وكفاءة. وتواجه البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري صعوبات تشغيلية ولوجستية متزايدة، بما في ذلك تأخير التخليص الجمركي للسلع الحاسمة لفترات طويلة، وفرض شروط تتعلق بتأشيرات الدخول والرسوم عطلت بشدة نشر وتناوب قوات وحدة حراسة الأمم المتحدة. وتواصل بعثة الأمم المتحدة متابعة هذه القضية بنشاط.

٦٤ - وردا على القيود المالية الدولية وفي محاولة لتبسيط أنشطتها وموقفها، أقرت بعثة الأمم المتحدة مراجعة شاملة لعملياتها ولتنفيذ الأنشطة المنوطة بها، تتزامن مع إعداد ميزانية عام ٢٠١٣، مما أدى إلى تحقيق انخفاض كبير في الميزانية في النصف الثاني من فترة السنتين.

#### خامساً - ملاحظات

٦٥ - يساورني القلق من ازدياد التوترات السياسية منذ صدور تقريرتي السابق. ويشكل المأزق السياسي المستمر مصدراً لتشتت انتباه القادة السياسيين، ومنعهم من التركيز على القضايا الهامة للحكومة والتشريع. وما لم تتم معالجة المأزق من جانب جميع الأطراف



بطريقة مجدية، فإنه يمكن أن يعرقل الجهود المبذولة لدفع البلاد قدما نحو التقدم والاستقرار. كما يمكن أن تؤثر التوترات السياسية سلبا على الوضع الأمني.

٦٦ - ولذلك، فإنني أحث القادة السياسيين العراقيين على العمل معا بروح من التوافق والشمولية، وفقا للدستور، من أجل مستقبل سلمي ومزدهر للعراق. ولا بد من حل المأزق الراهن على وجه السرعة وبطريقة شفافة. وإن بعثة الأمم المتحدة على استعداد لمساعدة جميع الأطراف لتشجيع الحوار بطريقة نزيهة.

٦٧ - كما يؤدي المأزق السياسي الحالي إلى إعاقة الجهود الرامية إلى حل القضايا العالقة المتصلة بالحدود الداخلية المتنازع عليها. وما زلت أعتقد اعتقادا راسخا بأن معالجة هذه القضايا لا تزال أمرا جوهريا لاستقرار العراق في المستقبل. ولم تجتمع الآلية الاستشارية الدائمة، وهي منتدى يهدف إلى ترتيب لقاء بين أصحاب المصلحة الرئيسيين تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة، لأكثر من عام على الرغم من الجهود التي يبذلها ممثلي الخاص. لذلك فإنني أدعو القادة السياسيين لإعادة تأكيد التزامهم بحل القضايا العالقة بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان. وإن بعثة الأمم المتحدة مستعدة لتقديم كل المساعدة اللازمة في هذا الصدد، بما في ذلك تيسير إجراء انتخابات مجلس محافظة كركوك التي طال انتظارها واعتماد قانون النفط والغاز.

٦٨ - وقد شجعتي نجاح العراق في استضافة مؤتمر القمة الثالث والعشرين لجامعة الدول العربية في بغداد، الذي يعتبر شهادة على الخطوات الكبيرة التي خطتها العراق لإعادة اندماجه في المجتمع الدولي. ويشجعتي كذلك التقدم الذي أحرز مؤخرا في العلاقات الثنائية بين العراق والكويت، بما في ذلك الزيارة التاريخية التي قام بها أمير دولة الكويت إلى بغداد لحضور مؤتمر قمة جامعة الدول العربية وعقد الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المشتركة بين العراق والكويت. وإني أحث كلا البلدين على الحفاظ على هذا الزخم، واغتنام الفرصة لتسوية جميع القضايا العالقة وتطبيع العلاقات بينهما بشكل كامل. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بتقديم كل المساعدة اللازمة لتسهيل إيجاد مخرج للعراق من التزاماته بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال عمل المنسق رفيع المستوى لعودة رعايا الكويت ورعايا الدول الثالثة، فضلا عن إعادة الممتلكات الكويتية ومن خلال الانتهاء في الوقت المناسب من إنجاز مشروع صيانة الحدود بين العراق والكويت.

٦٩ - ولا يزال الاستقرار الإقليمي يمثل عاملا حاسما لانتقال العراق إلى ديمقراطية سلمية ومستقرة. ولذلك، فإنني ما زلت أشعر بقلق عميق إزاء تصاعد العنف في الجمهورية العربية السورية، الذي يمكن أن يكون له أثر سياسي وإنساني سلبي على المنطقة، بما في ذلك العراق.

وإنني أدعو حكومة العراق لتقديم ما تمليه الضيافة والكرم إلى المواطنين السوريين الفارين من الاضطرابات وأعمال العنف الجارية في بلادهم.

٧٠ - وإنني أرحب بالتقدم الكبير المحرز في اختيار مجلس جديد لمفوضي المفوضية المستقلة للانتخابات، وأحث مجلس النواب على استكمال العملية في الوقت المناسب لكفالة جعل المفوضية جاهزة للعمل بشكل تام وقادرة على تنظيم المناسبات الانتخابية الهامة المقبلة. ومن المهم أن يكفل مجلس النواب أن يتم هذا الاختيار على أساس الجدارة ومن خلال عملية تشاورية شفافة، وأن تكون المرأة والأقليات ممثلة تمثيلاً مناسباً. وإني أدعو السلطات العراقية، كجزء من الجهود المبذولة لتعزيز الإصلاحات الديمقراطية، إلى الاستمرار في ضمان استقلالية ونزاهة ومصداقية المفوضية العليا للانتخابات كمؤسسة دستورية قادرة على البقاء، وتزويدها بالموارد اللازمة للقيام بعملها على نحو فعال. وسوف تواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني والمساعدة إلى المفوضية من أجل تخطيط وتنظيم انتخابات ذات مصداقية.

٧١ - كما أرحب أيضاً بقيام مجلس النواب بإقرار تعيين المفوضين في المفوضية المستقلة لحقوق الإنسان وهي الأولى من نوعها في العراق. ويعتبر ذلك إنجازاً تاريخياً لتعزيز حقوق جميع العراقيين وحمايتهم. وسوف تواصل الأمم المتحدة تقديم المشورة الفنية والدعم من أجل بناء مؤسسة قوية وذات مصداقية.

٧٢ - وقد شجعتي التقدم الذي أحرزته حكومة العراق في تنفيذ التدابير اللازمة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للشعب العراقي. ومع ذلك، فإن أثر هذه التدابير على حالة حقوق الإنسان عموماً لا يزال محدوداً وهشاً. إذ أن الصحفيين والإعلاميين في العراق ما زالوا يواجهون الاعتقال والاحتجاز التعسفي ويتعرضون للتهريب والاعتداءات فيما يتعلق بمهنتهم. ولا تزال إقامة العدل وسيادة القانون ضعيفة. وفي هذا الصدد، فإن الإفراط في الاعتماد على الاعترافات يبعث على القلق. كما أكرر تأكيد قلقي العميق إزاء استمرار تنفيذ عقوبة الإعدام في العراق.

٧٣ - وإني أحث على عدم نسيان محنة النازحين واللاجئين، وعلى أن تقوم حكومة العراق، في شراكة مع المجتمع الدولي، بمواصلة جهودها لإيجاد حلول دائمة لمشكلة التهجير. فاستمرار نزوح نحو ١,٣ مليون عراقي يفرض العديد من التحديات التي قد لا يمكن معالجتها بنجاح إلا من خلال استراتيجية شاملة لوضع حد للترحيل. ومما يدعو للقلق البالغ حالة النازحين العراقيين في مئات المستوطنات غير القانونية في جميع أنحاء البلاد، الذين لا تتوفر لهم إلا فرص محدودة للحصول على الخدمات الأساسية، ويواجهون خطر الطرد. وإن وضع سياسة لوقف عمليات الإخلاء الذي يؤدي حتماً إلى عمليات نزوح ثانوية، يجب أن يظل أولوية بالنسبة لحكومة العراق حتى يتم التوصل إلى حل دائم.

٧٤ - وإنني أرحب بعمليات النقل السلمي والمنظم لتزلاء معسكر العراق الجديد إلى معسكر الحرية. ويساورني القلق مع ذلك إزاء عدم إحراز تقدم في الآونة الأخيرة في عملية النقل. وإنني أدعو حكومة العراق والتزلاء في كل من معسكر العراق الجديد ومعسكر الحرية إلى مواصلة العمل معا بطريقة بناءة ومرنة من أجل استكمال عملية إعادة التوطين دون مزيد من التأخير. وأحث بشكل خاص نزلاء كلا المعسكرين للتعاون مع السلطات العراقية. وأود أن أؤكد أن حكومة العراق تتحمل المسؤولية الأساسية عن أمن التزلاء في كلا المعسكرين، الذين يجب أن يلتزموا التزاما تاما بقوانين العراق. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ملتزمتين بحل سلمي ودائم. وما زلت في هذا الصدد، أحث الدول الأعضاء على توسيع نطاق كرمهم الإنساني وتوفير فرص إعادة التوطين للتزلاء المستحقين، وكذلك على دعم جهود الأمم المتحدة من خلال تقديم المساعدة المالية اللازمة.

٧٥ - وقد أثر استمرار عدم وجود اتفاق لمركز البعثة سلبا على قدرة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريق الأمم المتحدة القطري للاضطلاع بالأنشطة المقررة. وعلى الرغم من تكرار المتابعة مع حكومة العراق، فإن جهودنا لم تؤد إلى نتيجة مرضية. ولذلك، فإني مرة أخرى، أحث حكومة العراق بقوة على اتخاذ الخطوات اللازمة لبدء نفاذ الاتفاق دون مزيد من التأخير.

٧٦ - وأحيرا، أود أن أعرب عن خالص امتناني لمارتن كوبلر، ممثلي الخاص، ولجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون معه في العراق لتفانيهم في مساعدة شعب وحكومة العراق.